ملا حظات اولية حول القرار الحكومي برفع اسعار النفط

د.عبد الكريم كامل ابو هات •

اولا :القرار ....لماذا؟

ترك القرار الحكومي برفع اسعار المنتجات النفطية بعض الاهتمام لدى المهتمين بالاقتصاد العراقي ،وتحول عند بعض الشرائح الاجتماعية الى حركة احتجاجات واسعة ، فيما وقفت بعض الهيئات الحكومية المحلية (في بداية صدوره) موقفا رافضا وتسابقت ،بعدما هدأت الخواطر وانحسرت موجات الرفض ، الى اظهار مواقف التأييد والموافقة عليه ،واخذت على عواتقها مهمة التثقيف بالفوائد الاقتصادية والاعتبارية التي ستصيب الاقتصاد والفرد العراقي من جراء تطبيقه .

وايا كانت المواقف المسجلة واطرافها وبغض النظر عن كل ما جرى ،فان اخضاع القرار لدراسة متأنية وتحليل موضوعي سيعيد تركيب الموقف العام ازاء السياسة الحكومية في المجالات الاقتصادية المرشحة لمثل هكذا تدابير ،خاصة تلك المتصلة بحياة الجماهير وباحتياجاتها الاساسية ومن اجل فهم افضل لاية خطوات تتخذ من المفيد جدا ،والعراق بازاء بناء تجربة ديمقراطية ، الاتهمل ملاحظات المجتمع حول مايدور ويبحث ،والاّ يتم تجاهل سايكولوجية التعامل مع الظواهر الاجتماعية والاقتصادية في ظل التحولات العميقة التي حصلت في الذهنية العراقية وتصوراتها امام الحركة الإجمالية للنشاط الاقتصادي وكيفية الاجابة على الاسئلة التي بطرحها العراقيون .

ومن هذا الفهم ندون ملاحظاتنا على القرار الحكومي حول رفع اسعار النفط والغاز والبانزين ومايؤددي اليه من ارتفاعات مماثلة في حزمة السلع والخدمات التي تشكل هيكل الحاجات الاساسية ونحن لانرمي من ملاحظاتنا الشجب او التاييد بقدر مانتوخى تفهم الاحداث في اطارها الواقعي والمساهمة في النقاش الدائر حول مايجري.

لم يؤكد التاريخ الاقتصادي للعراق الحديث ومنذ ان بدأ باستخراج النفط ان اسعار المنتجات النفطية وفي اغلب انواعها ،كانت متطابقة في اقل تقدير مع الكلفة الحقيقية للانتاج ،فعلى طول الخط كانت الاسعار لاتعبر عن الكلفة بل وادنى منها بمعدلات كبيرة في بعض

•استاذ الاقتصاد ،رئيس هيئة التحرير
a_k_abohat2@yahoo.com
ـــــ علمية دورية فصلية محكمة تصدرها كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة القادسية ـــــ

الحالات فيما لاتظهر البيانات التاريخية لاسعار المنتجات النفطية في دول مجاورة تصنف من الدول المستهلكة وليست المنتجة مثل هذه الحالة.

باتت سياسة دعم اسعار المشتقات النفطية ،اتجاها عاما لكل الحكومات التي تعاقبت في العراق ،ولان العائدات النفطية كانت تتجه نحو التزايد فان هذا ،باعتقادنا كان كافيا لتمارس تلك الحكومات (شعبويتها)دون حساب للاتي من الايام ان لم يكن تصرفها قد حكمته فترات الهدوء النسبي في الحياة السياسية وعدم اهتمام المواطن العراقي بما ستؤول اليه السياسات الخاطئة في مجال انتاج واستخراج النفط لهذا لم تكن بحاجة بحاجة لاثارة مجابهات واعتراضات قد تتطور باتجاهات لاتلائمها ،فارتضت ان تبلغ اسعار المشتقات النفطية معدلات صرف تعادل ٠,١ و ٠,٢ سنت للتر الواحد ،فيما يفوق سعرها في دول كالاردن او تركيا او سوريا لاكثر من مئات عديدة بالمائة ،وبدعم حكومي يصل الى مابين ٦٠٠ ال ٨٠٠ دينار للتر الواحد من النفط المستورد **!!!** والنتيجة هو اضطرار الحكومة (الحالية)، لمعالجة اخطاء سياسات سابقة وفي ظل ظروف غير مواتية الى اتخاذ اجراء واجه اعتراضا شعبيا **!**

وهي تدرك (الحكومة) ان النفط والغاز من الموارد القابلة للنفاذ وان انخفاض اسعارهما لن يؤدي الى عقلنة الاستهلاك بل هدرا للعائدات الحكومية وتدنيه لمعدل تغطية الاصول المندثرة ناهيك عما يؤدي اليه السعر المتدني من تهريب وتلوث بيئي وفساد مالي واداري ،واسترخاء في تحصيل الضرائب لتمويل عمليات الانماء الاقتصادي او تغطية احتياجات الموازنة المالية.

<u>ثانياً: الاصلاح السعري</u>

ماتقدم ينبغي ان يفهم في اطار سياسات تدخل في اعتباراتها ان (دوام الحال من المحال) في ظل الانتاج الاممي والتدفق الهائل للمعلومات والحركة الناشطة للاتصالات وفي ظل بيئة عالمية تتعانق فيها الاقتصادات وتتقارب مناهج التفكير في المشكلات التي تواجهها الدول .

ولما كانت الاوضاع الاقتصادية الموروثة عن نهج القيادة الدكتاتورية قد اورثت العراق العديد من المشكلات والاشكالات بحيث لم يعد من الممكن للاساليب التقليدية التي يفرضها النمط الدكتاتوري للسياسات الاقتصادية والمالية ان تكون مقبولة للنظر في القضايا الاقتصادية يصبح من الضروري وتساوقاً مع منطق التغييرات العاصفة في البنى التقليدية للمجتمعات والدول ،ان تأخذ الحكومات بمنطق الاصلاح الاقتصادي سواء اكان ذلك بالتكييف ام بالتعديل الهيكلي، وهو امر بلاشك يطول جملة من المتغيرات الفاعلة

في الاقتصاد ،وفي المقدمة منها انظمة الاسعار الوطنية .
لقد اولت بعض الحكومات اهتماما متزايدا باصلاح اسعار الطاقة تحت تاثير الحسابات التقنية –الاقتصادية - ، ولانقول انها اهملت تاثيرات المجال العالمي على اتجاهات الاصلاح الاقتصادي بشكل عام او لم تحسن الربط بين منهجية الاصلاح وبين مايجري من تغيرات عميقة في الاقتصاد العالمي ،خاصة المتعلقة منها بالاتجاه التصاعدي للاسعار العالمية (سلعا وخدمات) فما من شيء يبيح للحكومات التوقف عن اصلاح الانحرافات الحاصلة في المتغيرات الاقتصادية الكلية وتشوهات الانظمة السعرية حتى وان اتهمت(الحكومة) باستلهام النظرة التقنية –الاقتصادية الخالصة كمدخل لعملية الاصلاح !فمن الوجهة الخالصة لاقتصاد المورد الناضب ودرءاً لمخاطر تدني الاسعار من المستحسن ان تكون التكلفة المالية محددة بالاستناد الى سعر صرف السوق ،اذ قد تؤدي الزيادة في الاسعار في مرحلة معينة من مراحل الامداد الى انحرافات مالية في المدى الطويل لذلك ينصح اهل الاقتصاد بان يتم التغير في الاسعار بطريقة مرنة خاصة اذا كانت الصناعة النفطية تحتاج الى توظيفات مالية كبيرة ،وفي الزمنين القصير والمتوسط تؤدي الزيادات السعرية في المشتقات النفطية الى سلسلة من ردود الافعال الاقتصادية المناظرة في الاتجاه بل يتطور الى تكوين حركة تراكمية في الانماط السعرية لمنتجات ذات استهلاك واسع ،
هذه ليست فرضية لم تبرهنها النظرية الاقتصادية ،بل واقع مادي وملموس اظهرته واكدته الدراسات التجريبية الوطنية والعالمية ،ولم تعد بحاجة لاثبات ...لذلك فانه لتجنب الاشكالات الناجمة عن مثل هذه الوقائع يكفي ان تتم عملية الاصلاح السعري وفق التدرجية في مستويات الاصلاح ووفق التوقيت المطلوب وهنا نشير الى ان ظروف الاسترخاء الناجم عن توفر قدر كاف من العوائد المالية المتاتية عن تصدير النفط ام عن الفعاليات الاخرى قد يشكل واقعاً قوياً نحو التعجيل بالاصلاح السعري الشيئ الذي يضعف الاثر الايجابي للاصلاح، كما ان فهم الاصلاح على ان زيادة الاسعار تمثل محطتة الرئيسية دون المتغيرات الاخرى من يؤدي الى نتائج مرجوة ، وهذا يبدو بوضوح فائق في حالة اسعار المشتقات النفطية حيث تنخفض مرونة الطلب الدخلية يقابلها انخفاض في مرونة الطلب على السلع الاساسية ، اذ ان ارتفاع اسعار المحروقات يؤدي بالضرورة الى ارتفاع اسعار السلع هذه، الشيء الذي يتطلب سياسات حكومية صارمة لمواجهة

الاضرار الناشئة عن ذلك ، وهذا قد تعني لدى البعض من مصممي السياسات الحكومية الحفاظ على معدل من الدعم على المدى القصير .. ولكن كم هو حجم الدعم ؟ ... والى اي وقت يستمر العمل فيه؟

اعتقد ان الاجابة على مثل هذين التساؤلين تتوقف على معرفة طبيعة التداخل والتمفصل بين المتغيرات الاقتصادية لاسيما التمكن من تغطية التكاليف التشغيلية النقدية لمرحلتي الانتاج والتوزيع .....

مما تقدم نخلص الى ان لمشكلة الاصلاح السعري منظورين يتباينان في نتائجهما فما بين الاصلاح والجمود ثمة خط فاصل ، ونرى ان المدى القصير للتدبير الاقتصادي (في حالة العراق) انجع من وجهة نظر اقتصاد مضطرب وان كان الثمن احتجاجات وتظاهرات واعتراضات .....الخ.

ثالثاً : الى اين .. وكيف

اغلب الظن ان القرار وبالكيفية التي اعلن فيها وبالوقت المحدد يرتبط بالجهة الدولي للعراق مع مؤسسات التمويل الدولي والجهات المانحة وجهات خاصة ضاغطة من اجل تسوية المشكلة العراقية مع الديون السابقة من جهة ، ومن جهة ثانية انه جاء طبقاً لما اقرّته دول نادي باريس وحظي بموافقة مؤسستي IMF و IBRD لخفض الديون في اطار برنامج ذي ثلاث مستويات من الخفض يقضي احدهما باتخاذ ما يسمى بالتدابير الساندة ، حتى يتمكن العراق من ان يحصل من المجتمع الدولي على قروض اوترتيبات طارئة بعد ان اتخذ سياسات ادت حسب صندوق النقد الدولي الى استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي .

ان القرار يتضمن بعدين :

الاول انه لم يكن بعيداً عن شروط صندوق النقد الدولي لاسيما وانة يعتبر القائم على برامج (المساعدة الطارئة للبلدان الخارجة من الصراع) EPCA ومن واجب الدولة الراغبة في الحصول على ترتيبات أتمانية طارئة وفورية ان تنفذ البرامج المتفق عليها مع الصندوق .

فيما يتمثل البعد الثاني (تهافت) التبرير الذي قدمتة الحكومة المرتكز على قوة الارتباط مابين كون اسعار النفط دون كلفة انتاجة الحقيقية عن مستويات الاسعار في الدول المجاورة.

اذ لم يعد خافياً ان الدعم الحكومي لاسعار المشتقات النفطية كان القاعدة وليس الاستثناء ، خمن وجهة نظر الاستقرار المالي لم يكن ليشكل الدعم هذا اية صدمة داخلية تقتضي معالجات استثنائية في ظروف استثنائية ايضاً ، فلم نشهد اضطراباً مالياً بوجب اتخاذ قرارات بالغائه او خفض مستوياتة ، فمن الافضل لبلد الوفرة المالية ، ان

يمضي قدماًُ في دعم حزمة السلع الاساسية دون ان يعني ذلك انتقاصاً من نهجه الاقتصادي او ان ما يقوم بة خطأ، فيما قد تبدو المسالة اكثر حاجة للتبصر في حال بلد يعاني من شحة موارده المالية وعجزاً ناجماً عن مستويات من الدعم الحكومي تتجاوز مقاديره ما يخصص لاغراض الاستثمار !

هذا الشيء لوحظ في العديد من البلدان التي تحققت لديها طفرات مالية وكانت بحاجة لاظهار قدراتها الانمائية من خلال تمويل عمليات استهلاكية في مجملها من اجل اشباع الحاجات حيث تزداد فيها الميول الحدية للاستهلاك ويعاني الناس فيها من تزايد عدد الحاجات غير المشبعة .

والقضية تصبح بحاجة الى معالجة حتى لاتغدو سياسة طويلة الامد عندما تعتل العلاقة ما بين حجم الموارد المالية والقدرة على توفيرها ، وبين فرص الاستثمار الحقيقي ومدى استعداد الطاقة الاستيعابية للاقتصاد لمواجهة التوسع الاستثماري .

قدوم مثل هذه اللحظة يحتم على الحكومة انتهاج سياسة تتبنى برنامجا يشتمل على مجموعة من الاولويات المرتبة والقابلة للتنفيذ ،وبغير ذلك سيكون من الصعب تسوية الوضع من خلال سياسات لاتاخذ في اهتمامها التناسب في الزمن والتدرج، وهو ما افتقدهما القرار الحكومي حيث استعجل التناسب في الزمن وتخطى التدرج ،فكان من المتعذر عدم توقع حصول احتجاجات شعبية حين تاكد ان الزيادات السعرية تجاوزت معدلات الاستهلاك والدخل الضروري .

ولما كان المنطق المفترض يقضي بتوازن الاسعار مع الدخل حتى يمكن تفادي ارتفاع معدلات التضخم ،فأن هدف الموازنة لعام ٢٠٠٦ وماتسعى اليه السياسة النقدية المعلنة من خفض معدل التضخم الى ١٥ في المئة سيواجه الغموض والشكوك. ومع ان الحجج الحكومية التي قيلت مقنعة وليست خالية من المنطق الاقتصادي المقبول لاسيما وانها شددت بقوة على تحقق زيادات مالية قد تصل الى ٩٥٠ مليار دينار في السنة وبما يتيح لها تخصيص ٥٠٠ مليار دينار منها للعائلات الفقيرة او بما يمكنها من تغطية تكاليف استيراد مابين ٢٠-٢٥ الف طن يوميا من المشتقات النفطية وبقيمة ٥٠٠ مليار دولار في السنة او انه سيمكنها من تقليص الضغط على طاقات تصفية النفط التي تعمل اصلا بنسبة تتراوح مابين ٥٠-٦٠ في المئة من الطاقة الاجمالية وتنتج اقل من نصف احتياجات البلاد من المشتقات النفطية ،نقول مع كل هذا ،فان التدقيق في القرار وموجبات اتخاذه تستدعي عدم التعجل باتخاذ قرار خطير كالذي حدث في ظل ظروف سياسية انتقالية (غير

مستقرة) واحوال اقتصادية تتجه نحو التحسن ولكن مع شيء من البطىء ويستحسن فيها ان تتجنب السياسة الحكومية حدوث الصدمات فثمة فرصة لديها قائمة للتفاوض مع الدول المانحة ومؤسسات التمويل الدولي وخاصة صندوق النقد الدولي حول الكيفيات التي ينبغي في ضوئها التعامل مع قضايا العراق الاقتصادية اما ان يترك امر البت في اتجاهات الوضع الاقتصادي الى القرار الخارجي مهما كانت حاجة البلاد الى الموارد الخارجية على اختلاف اشكالها فانه لن يكون في صالح اعادة البناء الاقتصادي وسيجد العراق نفسه في وضع لايجد من يحسده عليه.